

## تحليل الفروق في مؤشرات الأداء المالي للبنوك اليمينية الإسلامية والتقليدية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م

أحمد محمد أحمد صالح الجبري

باحث دكتوراه، مختبر الأبحاث في الإدارة التنظيمية وقانون الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية  
والاقتصادية والاجتماعية، السويسي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب  
aljabreeahmed5@gmail.com

هشام اليوسفي

أ.د، مختبر الأبحاث في الإدارة التنظيمية وقانون الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية  
والاجتماعية، السويسي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب  
h-elyousfi@um5r.ac.ma

### الملخص

هدفت الدراسة إلى مقارنة مؤشرات الأداء المالي للبنوك اليمينية الإسلامية والتقليدية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م، وتحليل الفروق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أثناء الأزمة وبعدها، من خلال عينة مكونة من أربعة بنوك يمنية، بنكين إسلاميين، وبنكين تقليديين، والاستناد إلى التحليل الوصفي، وتعزيزه بالتحليل القياسي باستعمال الاختبارات المعملية، وغير المعملية على بيانات ربع سنوية للفترة (2005-2010) لاختبار الفرضيات.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج متعددة أهمها أن هناك فروقاً معنوية في معظم مؤشرات الأداء المالي (الربحية، والسيولة، والملاءة المالية) للبنوك اليمينية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م، كما أن هناك فروقاً في مؤشرات الأداء المالي بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية، وقد كانت الفروق في مؤشرات الربحية والملاءة المالية لصالح البنوك التقليدية، فيما كانت الفروق في مؤشرات السيولة لصالح البنوك الإسلامية.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمات المالية، البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، الربحية، السيولة، الملاءة المالية.

---

## Analysis of Differences in Financial Performance Indicators of Yemeni Islamic and Conventional Banks before and during the 2008 Global Financial Crisis

**Ahmed Mohammed Ahmed Saleh Aljabree**

PhD Researcher, Research Laboratory in Organizational Management, Business Law and Sustainable Development, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Souissi, Mohammed V University, Rabat, Morocco  
aljabreeahmed5@gmail.com

**Hisham Elyousfi**

Prof. Dr, Research Laboratory in Organizational Management, Business Law and Sustainable Development, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Souissi, Mohammed V University, Rabat, Morocco  
h-elyousfi@um5r.ac.ma

### Abstract

The study aimed to compare the financial performance indicators of Yemeni Islamic and conventional banks before and during the global financial crisis prior to 2008. It also analyzed the differences between Islamic banks and conventional banks during and after the financial crisis through a sample consisting of four Yemeni banks –two Islamic banks and two conventional ones- based on the descriptive approach and econometric analysis parametric and non-parametric tests were applied to quarterly data covering the period 2005-2010 to test the research hypothesis. The study reached several findings, the most important of which are that there were statistically significant differences in most financial performance indicators (Profitability, Liquidity, and Solvency) of Yemeni banks before and during the 2008 global financial crisis. It also found differences in performance indicators between Islamic banks and conventional banks during the financial crisis. The differences in profitability and solvency indicators were in favor of conventional banks, whereas the differences in liquidity indicators were in favor of Islamic banks.

**Keywords:** Financial Crisis, Islamic Banks, Conventional Banks, Profitability, Liquidity, and Solvency.

## المقدمة

يشير البعض إلى عدم تأثر البنوك الإسلامية بالأزمات المالية على سبيل المثال (Almanaseer 2014) و (شراف وقرمية 2018). فيما يشير البعض الآخر، إلى أنها تتأثر بالأزمات المالية مثلها في ذلك مثل البنوك التقليدية (Salina et.al.2010)، ويرى البعض أن تأثرها طفيف (Bourkhis and Nabi 2011,10). بينما يرى البعض الآخر، إلى أن تأثرها ملحوظ وبشكل كبير على سبيل المثال (Hussien et al. 2019).

وإذا ما تم مقارنة ما تتعرض له البنوك الإسلامية من آثار مع نظيرتها التقليدية فإن هناك أدبيات تشير إلى أن البنوك التقليدية أكثر مقاومة للأزمات المالية من البنوك الإسلامية على سبيل المثال (Bourkhis and Nabi 2011,10). ولكن أغلب الأدبيات تشير إلى العكس من ذلك، إذ تشير إلى أن البنوك الإسلامية أكثر استقراراً وأقل تأثراً بالأزمات المالية مقارنة بالبنوك التقليدية، ومنها على سبيل المثال (Zehri et al 2012): Al-Qadi (2012): (Siraj and Pillai 2012).

وأن تأثر البنوك الإسلامية يأتي متأخراً عن توقيت تأثر البنوك التقليدية أينما تنتقل الأزمة المالية إلى الاقتصاد الحقيقي (Bourkhis and Nabi 2011,10). كما يغلب على تلك التأثيرات أنها تكون غير مباشرة على عكس البنوك التقليدية التي تتأثر بشكل آني ومباشر (Al-Qadi 2012)، فعلى سبيل المثال: ساعدت العوامل المتعلقة بنموذج أعمال البنوك الإسلامية في الحد من التأثير السلبي على الربحية في عام 2008، بينما أدت نقاط الضعف في ممارسات إدارة المخاطر في بعض البنوك الإسلامية إلى انخفاض أكبر في الربحية في عام 2009 مقارنةً بالبنوك التقليدية (Hasan and Dridi 2010,33). ويضيف (Siraj and Pillai 2012) إلى أن تأثير الأزمة المالية على البنوك الإسلامية كان بشكل رئيسي خلال الفترة 2008-2009م، بينما أثرت على البنوك التقليدية خلال الفترة 2007-2009.

وتتباين مواطن الضعف التي تتعرض للأزمة. ولعل أبرزها، يتمثل في الربحية، السيولة، كفاية رأس المال، جودة الأصول، والإدارة... وغيرها من المتغيرات الداخلية التي تتعلق بأداء البنوك. ففي دراسة Jaffar and Manarvi (2011) التي أجريت على عينة من البنوك الباكستانية، وجد أن أداء البنوك الإسلامية كان أفضل في امتلاك رأس مال كافٍ، ووضع سيولة أفضل، بينما كانت البنوك التقليدية رائدة في جودة الإدارة والقدرة على تحقيق الأرباح. وتماثل جودة الأصول تقريباً. كما خلصت دراسة (Siraj and Pillai 2012) إلى أن البنوك الإسلامية أقل تأثراً بالأزمة المالية مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث كانت لها الأفضلية في الدخل التشغيلي، وحقوق الملكية، والأصول، بينما تميل البنوك التقليدية إلى أن تكون أكثر نجاحاً من حيث انخفاض نفقات التشغيل، ونمو ودائع العملاء.

وبناءً على هذه المقدمة ستقوم الدراسة الحالية بمقارنة مؤشرات الأداء المالي (الربحية، السيولة، الملاءة) لعينة من البنوك اليمينية (إسلامية، تقليدية)، قبل الأزمة المالية العالمية 2008م وبعدها، ومعرفة أيهما أكثر تأثراً بالأزمات بالنظر إلى واقع تلك البنوك وما تمر به من ظروف صعبة وبيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة.

وتتمحور هذه الدراسة في ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تناول منهجية الدراسة، والدارسات السابقة، المبحث الثاني: تناول الإطار المفاهيمي والنظري، المبحث الثالث: تناول الجانب التطبيقي المتمثل في التحليل الوصفي والتحليل القياسي، مناقشة النتائج، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

### المبحث الأول: منهجية الدراسة والدارسات السابقة

#### المحور الأول: منهجية الدراسة

##### أولاً: مشكلة الدراسة

تركت الأزمة المالية العالمية 2008م آثاراً متباينة على مختلف القطاعات في الاقتصاد العالمي، ولعل القطاع المالي كان الأكثر حساسية لتلك الأزمة وتداعياتها، وقد حاولت دراسات متعددة تقييم آثارها على القطاع المصرفي، ونتج عنها وجهتي نظر بارزتين، الأولى ترى أن البنوك التقليدية أكثر مرونة في مواجهة الأزمة المالية مقارنة بالبنوك الإسلامية، فيما ترى وجهة النظر الأخرى العكس من ذلك، إذ ترى أن البنوك الإسلامية الأكثر مرونة في احتواء الأزمة المالية.

ومع أن النظام المصرفي اليميني يتضمن كلا النموذجين (البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية)، فلا يمكننا الجزم بأن مؤشرات الأداء المالي (الربحية، السيولة، الملاءة) للبنوك اليمينية، قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية 2008م، كما لا يمكننا تحديد أي من النموذجين أقدر على مواجهة الأزمة المالية دون إجراء دراسة مقارنة تأخذ في الاعتبار خصوصية البيئة في ظل اقتصاد أقل نمواً كاليمين، ونظام مصرفي ذي تجربة مصرفية إسلامية حديثة نسبياً.

ومن هذا المنطلق، تتبلور إشكالية الدراسة الحالية في التساؤلات الآتية:

- هل هناك فروق في مؤشرات الأداء المالي للبنوك اليمينية (البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية) قبل الأزمة المالية العالمية 2008م وبعدها؟

- هل يوجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م؟

## ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- التحقق من مدى صحة الاعتقاد من تأثر البنوك الإسلامية بالأزمات المالية من عدمه مقارنة بالبنوك التقليدية.
- اختبار مدى وجود فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي للبنوك اليمينية (البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية) قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.
- اختبار مدى وجود فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.
- تحديد مواطن ضعف البنوك اليمينية التي تكون عرضة لآثار الأزمات المالية، سواء من حيث الربحية، السيولة، الملاءة المالية.

## ثالثاً: أهمية الدراسة

- وتنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الدراسة المتمثل في تحليل الفروق في مؤشرات الأداء المالي للبنوك اليمينية الإسلامية والتقليدية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط الآتية:
- قد يترتب من دراسة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية إمكانية تخفيف الجدل الدائر حول مدى تأثر كل منها بالأزمات المالية، بحيث يؤكد أو ينفي ما ذهب إليه الأدبيات السابقة.
  - سد فجوة معرفية ومجتمعية لاقتصار الأدبيات السابقة على تناول موضوع الدراسة في بيئات مستقرة، فيما يظل السياق اليميني غير متناول، الأمر الذي يمثل تناوله تجربة فريدة وثرية ضمن الاقتصاديات الأقل نمواً غير المستقرة اقتصادياً وسياسياً.
  - مساعدة البنوك اليمينية على فهم واستيعاب مواضع ضعفها وقوتها في مواجهة الأزمات المالية.
  - تتيح لصانع القرار تبني استراتيجيات احترازية تحد من انعكاسات الأزمات المالية على القطاع المصرفي.

## رابعاً: فرضيات الدراسة

- لتحقيق أهداف الدراسة يمكن أن نطلق من فرضيتين رئيسيتين، الأولى مفادها "لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي في البنوك اليمينية (البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية) قبل الأزمة المالية وبعدها" ويتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين، وفقاً لنوعية البنوك الإسلامية أو تقليدية.
- لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة

- المالية العالمية 2008م.
- لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي التقليدية، وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.
- الفرضية الرئيسية الثانية "لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م".
- ويتفرع من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية، وفقاً لأبعاد مؤشرات الأداء المالي.
- لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الربحية المصرفية بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.
- لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات السيولة المصرفية بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.
- لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الملاءة المصرفية بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.

#### خامساً: حدود الدراسة

- الفترة الزمنية: الفترة السابقة للأزمة المالية العالمية، والفترة أثناء الأزمة (2005-2010).
- الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية (المصارف اليمنية الإسلامية، والتقليدية).
- الحدود الموضوعية: أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية.

#### سادساً: منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع وتحليل البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة المكونة من بنكين إسلاميين هما: بنك التضامن الإسلامي، وبنك سبأ الإسلامي، وبنكين تقليديين هما: البنك الأهلي اليمني، والبنك التجاري اليمني، وذلك لتوافر البيانات المالية لكل منها للفترة المدروسة، ومن ثم استعمال التحليل القياسي للمقارنة بين فترة ما قبل الأزمة المالية، وفترة الأزمة وما بعدها. وكذلك المقارنة بين مؤشرات الأداء بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية.

كما تم تحليل ثلاثة أبعاد مرتبطة بالأداء المالي للبنوك وهي الربحية، والسيولة، والملاءة، وتتضمن الربحية مؤشرات معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح، وتتضمن السيولة مؤشرات، نسبة التمويل (القروض) إلى إجمالي الودائع، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، وتتضمن

الملاءة مؤشرات، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع. وتغطي الدراسة الفترة الزمنية (2005-2010)، لكونها تمثل فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008، وأثناء الأزمة المالية وما بعدها، وتم تقسيم البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية، وفقاً لما تم استعماله في دراسات عديدة منها على سبيل المثال (AL-Bazai 1999 37)، بحيث تتضمن فترة ما قبل الأزمة (2007Q3-2005Q1)، وفترة الأزمة (2007Q4-2010Q2). وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري)، وبالنظر إلى كون عدد المشاهدات صغير، فإلى جانب استعمال الاختبارات المعلمية (T-test) لاختبار الفروض، تم استعمال الاختبارات غير المعلمية كذلك، لتأكيد موثوقية النتائج، والمتمثلة باختبار ويلكوكسون للرتب الموقعة (Wilcoxon) لقياس دلالة الفروق في مؤشرات الأداء المالي بين فترتي ما قبل الأزمة المالية العالمية وأثنائها، واختبار مان وتني (Mann-Whitney U) لقياس دلالة الفرق في مؤشرات الأداء المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية، المتمثلة في: التقارير السنوية والقوائم المالية المنشورة للبنوك محل الدراسة، والدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة، وتم تنفيذ التحليل باستخدام برنامج SPSS.

## المحور الثاني: الأدبيات

### أ. الدراسات السابقة

#### 1. (دراسة Salina et. al 2010) بعنوان:

#### “Impact of financial shocks on Islamic banks Malaysian evidence during 1997 and 2007 financial crises”:

تستهدف الدراسة اختبار صحة مقولة أن البنوك الإسلامية أكثر مرونة في مواجهة الصدمات المالية مقارنة بالبنوك التقليدية استناداً إلى التجربة الماليزية في الأزمات الماليتين 1997م و2007م، واستعملت الدراسة الإحصاءات الوصفية، والتحليل القياسي، وخلصت من خلال الإحصاءات الوصفية إلى تمتع البنوك الإسلامية بمرونة نسبية في مواجهة الصدمات المالية، ولكن النتائج المستندة إلى التحليل القياسي الأكثر دقة تُظهر خلاف ذلك. وعليه تشير النتائج إلى أن كلاً من النظامين المصرفيين الإسلامي والتقليدي معرضان للصدمات المالية، الأمر الذي يتعارض مع الاعتقاد السائد بأن النظام المالي الإسلامي محمي من الصدمات المالية نظراً لطبيعته الخالية من الفوائد.

2. دراسة (Hasan and Dridi 2010) بعنوان:

**“The effects of the global crisis on Islamic and conventional banks: A comparative study”:**

استهدفت الدراسة بحث أداء البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية خلال الأزمة العالمية 2008، من خلال دراسة تأثير الأزمة على الربحية، ونمو الائتمان والأصول، والتصنيفات الائتمانية الخارجية في مجموعة من الدول التي يتمتع فيها هذان النوعان من البنوك بحصة سوقية كبيرة، وقد خلص التحليل إلى أن البنوك الإسلامية تأثرت بشكل مختلف عن البنوك التقليدية، حيث ساعدت العوامل المتعلقة بنموذج أعمال البنوك الإسلامية في الحد من التأثير السلبي على الربحية في عام 2008، بينما أدت نقاط الضعف في ممارسات إدارة المخاطر في بعض البنوك الإسلامية إلى انخفاض أكبر في الربحية في عام 2009 مقارنةً بالبنوك التقليدية، وقد كان أداء نمو الائتمان والأصول لدى البنوك الإسلامية أفضل بمرتين على الأقل من أداء البنوك التقليدية في الفترة 2008-2009، مما ساهم في الاستقرار المالي والاقتصادي، وكانت إعادة تقييم وكالات التصنيف الائتماني الخارجية لمخاطر البنوك الإسلامية أكثر إيجابية بشكل عام.

3. دراسة (Bourkhis and Nabi 2011) بعنوان:

**“Have Islamic banks been more resistant than conventional banks to the 2007-2008 financial crisis?”:**

استهدفت الدراسة الإجابة عن سؤالين اثنين هما: هل كانت البنوك الإسلامية أكثر مقاومة من نظيراتها التقليدية للأزمة المالية 2007-2008؟ وهل يمكن لوجود البنوك الإسلامية أن يعزز استقرار البنوك التقليدية؟

واستعملت الدراسة منهجية معيارية، وأخرى غير معيارية لعينة 407 مصرف من 19 دولة، على ثلاث فترات قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية للفترة 1993-2009، بغرض تقييم آثار الأزمة على الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية.

وقد استخلصت نتائج رئيسية متعددة أهمها:

- إن البنوك الإسلامية أكثر ربحية قبل الأزمة من البنوك التقليدية، وظلت كذلك البنوك الكبيرة فقط خلال الأزمة، ومن ثم أصبحت أقل ربحية عقب الأزمة مع انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي بشكل كافٍ.

- تميل البنوك التقليدية إلى أن تكون أقوى مالياً، وأكثر مقاومة للأزمة من البنوك الإسلامية.
- كان يمكن لآليات تقاسم الأرباح والخسائر أن تجنب البنوك الإسلامية التدهور في ميزانياتها العمومية في عام 2009. لو أنها قللت تعرضها للعقارات، واعتمدت بشكل أكبر على أدوات تقاسم المخاطر.
- إن مرونة البنوك الإسلامية الكبيرة في مواجهة الأزمة المالية مقارنة بالبنوك الصغيرة، تقتضي ضرورة زيادة حجم البنوك الإسلامية الصغيرة (من خلال عمليات الدمج والاستحواذ على سبيل المثال) لتعزيز مقاومتها للأزمة المالية.
- إن لوجود البنوك الإسلامية الكبيرة تأثيراً إيجابياً على متانة البنوك التقليدية الكبيرة. وقد يعزى ذلك بردود الفعل غير المتزامنة للبنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية، تجاه الأزمة، مما يعزز بلا شك الاستقرار العام للنظام المصرفي.

#### 4. دراسة (Jaffar and Manarvi 2011) بعنوان:

##### “Performance comparison of Islamic and conventional banks in Pakistan”:

استهدفت الدراسة التحقق من صحة المؤسسات المالية، وتحديد أداء البنوك الإسلامية والتقليدية داخل باكستان خلال الفترة من 2005-2009 من خلال تحليل عوامل معيار اختبار CAMEL مثل كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، والقدرة على تحقيق الأرباح، ووضع السيولة. وأجريت الدراسة على عينة من خمسة بنوك إسلامية، وخمسة بنوك تقليدية لقياس أدائها ومقارنته، وقد وجدت الدراسة أن أداء البنوك الإسلامية كان أفضل في امتلاك رأس مال كافٍ، ووضع سيولة أفضل، بينما كانت البنوك التقليدية رائدة في جودة الإدارة، والقدرة على تحقيق الأرباح، وتمثلت جودة الأصول تقريباً، حيث سجلت البنوك التقليدية نسبة خسارة قروض أقل قليلاً، مما يدل على تحسن سياسة استرداد القروض، في حين أظهر تحليل نسبة رأس المال العامل أداءً إسمياً أفضل للبنوك الإسلامية.

#### 5. دراسة (Siraj and Pillai 2012) بعنوان:

##### “Comparative study on performance of Islamic banks and conventional banks in GCC region”:

وفي دراسة شملت خمسة بنوك إسلامية، وخمسة بنوك تقليدية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، للوقوف على مؤشرات الأداء خلال الفترة (2005-2010)، فقد خلصت إلى أن البنوك الإسلامية أقل تأثراً بالأزمة المالية مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث كانت لها الأفضلية في الدخل التشغيلي، وحقوق الملكية والأصول، بينما كانت تميل البنوك التقليدية إلى أن تكون أكثر نجاحاً من حيث انخفاض نفقات التشغيل،

ونمو ودائع العملاء، على رغم انخفاض معدل نموها منذ 2007. وعموماً، فقد لوحظ تأثير الأزمة المالية بشكل رئيسي خلال الفترة (2008-2009) على البنوك الإسلامية، بينما أثرت على البنوك التقليدية خلال الفترة (2007-2009)، مما يعني أن أثر الأزمة المالية يأتي متأخراً على البنوك الإسلامية.

6. دراسة (Zehri et al 2012) بعنوان:

**“Effects of the current financial crisis on Islamic banks compared to conventional banks”:**

استهدفت الدراسة تحديد أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية، وذلك استناداً إلى النسب المحاسبية، وقد استعملت 26 نسبة مالية، كنسب الربحية، ونسب الكفاءة، ومؤشرات جودة الأصول، ونسب المخاطرة، كما استعملت بيانات لعينة 28 بنكاً إسلامياً وتقليدياً من مناطق مختلفة من العالم، وذلك للفترة (2005-2008).

وقد أظهرت النتائج التجريبية الرئيسية أن البنوك الإسلامية أكثر استقراراً من البنوك التقليدية خلال أزمة (2007-2008)، إذ لم تتأثر بهذه الأزمة، وذلك بفضل متطلبات الشريعة الإسلامية، والسياسات الحكيمة التي انتهجتها البنوك الإسلامية، حيث اسهمت في الواقع أركان التمويل الإسلامي في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي الإسلامي، وحمايته من أي خلل مالي، أولاً: يُسهم تحريم الربا في تجنب أي خلق مصطنع للنقود، ثانياً: يُنشئ مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر تقارباً في الفوائد بين المصرف والمودعين من جهة، وبين المصرف والمستثمرين من جهة أخرى، وفي ظل نظام المشاركة في الأرباح والخسائر، تكون العلاقة بين الدائن والمدين منسقة، إذ لكليهما مصلحة راسخة في سلامة مشروع الاستثمار واستمراره، نظراً لارتباط حصة كل منهما في الربح ارتباطاً مباشراً بنجاح المشروع، لذا ستكون البنوك أكثر حرصاً عند اختيار الصفقة التي ستمولها.

7. دراسة (Al-Qadi 2012) بعنوان:

**“The Impact of Global Financial Crises on Islamic Banks”:**

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية، ولتحقيق ذلك طُور استبيان، ووُزِع على عينة بلغ عددها (75) موظفاً في البنوك الإسلامية في الأردن، حيث أشارت النتائج إلى أن الأزمة المالية العالمية كان لها آثار إيجابية على البنوك الإسلامية، مثل زيادة الثقة بها، وتسهيل دخولها إلى القطاع المصرفي العالمي، في المقابل كان للأزمة المالية العالمية آثار سلبية، مثل تراكم السيولة، وزيادة تكاليف

التشغيل، بالإضافة إلى انخفاض حجم الودائع، علاوة على ذلك كان تأثير الأزمة على البنوك الإسلامية أقل منه على البنوك التقليدية.

8. دراسة (Beck et al 2013) بعنوان:

**"Islamic Vs. conventional banking: business model ،efficiency and stability":**

تستهدف الدراسة تجريبياً الاختلافات في توجه الأعمال، والكفاءة، وجودة الأصول، واستقرار البنوك الإسلامية والتقليدية عبر عينة من الدول التي تضم كلا النوعين من المؤسسات، وخلصت الدراسة عند مقارنة البنوك الإسلامية والتقليدية، إلى وجود اختلافاتٍ جوهريّةٍ قليلةً في توجه الأعمال، وأن البنوك الإسلامية أقل فعاليةً من حيث التكلفة، إلا أنها تتمتع بنسبة وساطة أعلى، وجودة أصول أعلى، ورأس مال أفضل، كما نجد تبايناً كبيراً بين البلدان في الاختلافات بين البنوك التقليدية والإسلامية، وكذلك بين البنوك الإسلامية بمختلف أحجامها.

9. دراسة (Kamarudin et al. 2014) بعنوان:

**"Cost, revenue and profit efficiency of Islamic and conventional banking sector:  
Empirical evidence from Gulf cooperative council countries":**

استهدفت الدراسة تقييم مستويات كفاءة التكلفة، والإيرادات، والربح في 74 مصرفاً (47 مصرفاً تقليدياً و 27 مصرفاً إسلامياً) في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2007-2011، وقد تم قياس مستوى الكفاءة باستعمال أسلوب تحليل مغلف البيانات (DE/A) الذي طبق نهج الوساطة، وخلصت الدراسة إلى أن لكفاءة الإيرادات دوراً رئيسياً في ارتفاع وانخفاض الربح، وقد ظهر ذلك فقط في البنوك الإسلامية، كما أن هناك فروقاً جوهريّة في كفاءة الإيرادات، والتكلفة، والربح بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وأن الأداء أفضل في البنوك الإسلامية.

10. دراسة (Matarneh and Manaseer 2014) بعنوان:

**"The Impact of Financial Crisis in Islamic Banks in Kingdom of Bahrain in 2007-2011":**

هدفت الدراسة إلى معرفة قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة الأزمة المالية من خلال مؤشرات الأداء المالي، وكفاءة رأس المال، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين أشكال التمويل الإسلامي، وأداء البنوك خلال الأزمة المالية، إذ نجحت البنوك الإسلامية في تجاوز الأزمة لعدم وجود فائض نقدي سائل

لديها، مما انعكس في ارتفاع كفاية رأس مالها، كما خلصت الدراسة إلى أن قدرة البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية تتضح من خلال نسب السيولة، بينما ليس لها قدرة من خلال كفاءة رأس المال، كما ليس لصيغ التمويل الإسلامي (المضاربة، المرابحة، المشاركة) أي تأثير على مواجهة الأزمة المالية.

11. دراسة (Tabash and Dhankar 2014)، بعنوان:

### “The Impact of Global Financial Crisis on the Stability of Islamic Banks: An Empirical Evidence”:

استهدفت الدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية 2008، على السيولة وكفاية رأس المال لجميع البنوك الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية، وتغطي الدراسة ست سنوات للفترة (2005-2010)، وخلصت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بأصول أكثر سيولة وأقل تعرضاً لمخاطر السيولة الذي قد يعزى لمحدودية الاستثمار المصرفي الإسلامي، كما تشير من خلال تحليل التباين إلى عدم وجود فروق جوهرية في نسب السيولة قبل وأثناء وبعد الأزمة، مما يعني أنها كانت على استعداد لمواجهة أي عمليات سحب مفاجئة، وتشير النتائج كذلك إلى استقرار نسب كفاية رأس المال خلال مدة الدراسة، وتحقيق معدل مرتفع يكفي لاستيعاب الصدمات المالية، كما لا توجد فروق جوهرية لهذه النسب قبل وأثناء وبعد الأزمة، الأمر الذي يعني أن القطاع المصرفي الإسلامي قد حقق أداءً جيداً خلال الأزمة المالية، بفضل مبادئه المتميزة، وتمويله المدعوم بالأصول.

12. دراسة (Almanaseer 2014) بعنوان:

### “The Impact of the Financial Crisis on the Islamic Banks Profitability -Evidence from GCC”

استهدفت دراسة تجريبية لتأثير الأزمة المالية العالمية على ربحية البنوك الإسلامية، من خلال بيانات 24 مصرفاً إسلامياً في خمسة بلدان من مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2012)، وقد خلصت الدراسة إلى أن الأزمة المالية لم تُؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك الإسلامية، وتُعدّ الظروف الاقتصادية الكلية المواتية، وحجم البنوك، ورأس مالها، عوامل مهمة في زيادة ربحية البنوك الإسلامية، علاوةً على ذلك قللت زيادة حقوق الملكية من تأثير الأزمة المالية على ربحية البنوك الإسلامية، من ناحية أخرى يزداد تأثير الأزمة المالية على ربحية البنوك الإسلامية مع زيادة إجمالي أصولها، وسيولتها، ونفقاتها العامة، وتوصي الدراسة بزيادة حجم البنوك الإسلامية ورأس مالها، بالإضافة إلى خفض نفقاتها العامة وسيولتها، بهدف زيادة ربحيتها، وتقليل تأثير الأزمة المالية على أدائها.

13. دراسة (Mirjalili 2016) بعنوان:

**“The resilience of Islamic banks and conventional banks in the global financial crisis”**

استهدفت الدراسة استكشاف أسباب صمود البنوك الإسلامية في وجه الأزمة المالية العالمية -2008 (2007)، والاستفادة من تجربة البنوك الكندية خلال الأزمة المالية، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أظهرت مرونةً كبيرةً خلال الأزمة المالية العالمية، بفضل اعتمادها على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، وتجنبها للمشتقات المالية السامة، واحتفاظها بأصول سائلة أعلى، ومع ذلك فقد كانت عرضة للخطر في الأزمات الاقتصادية التي تلتها، ويمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة في إدارة السيولة والحوكمة من تجربة البنوك الكندية كنموذج ناجح للبنوك التقليدية، التي أظهرت مرونة كبيرة أيضاً، بفضل بيئتها المؤسسية، والهيئة التنظيمية الاحترازية، ونسبة مرتفعة لرأس المال إلى الأصول، وسقف الرافعة المالية، وسوق الرهن العقاري المحافظ.

14. دراسة (Hussien et al. 2019) بعنوان:

**“The Performance of Islamic Banks during the 2008 Global Financial Crisis: Evidence from the Gulf Cooperation Council Countries”:**

تستهدف الدراسة تحليل أداء الربحية للبنوك الإسلامية في منطقة مجلس التعاون الخليجي خلال الأزمة المالية العالمية 2008. من خلال سلسلة بيانات لعينة شملت 30 بنكاً للفترة (2005-2011)، وقد خلصت الدراسة إلى تأثير أداء البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير خلال مدة الأزمة بكل من: كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، والمخاطر المالية، والكفاءة التشغيلية، والسيولة، وحجم المصرف، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو المعروض النقدي، ومعدل التضخم وعلاقة سلبية لتطور القطاع المصرفي مع الربحية، كما وجد تغيير هيكل قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها، حيث تغيرت دالة ربحية البنوك بعد نقطة الانهيار.

كما حققت البنوك الإسلامية أداءً أفضل خلال الأزمة، ولم تتأثر بناءً على سجلات أدائها الداخلية، بل تأثرت بشكل غير مباشر بالصدمة الكلية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية الشاملة، ومرجع ذلك استرشاد تلك البنوك بمبادئ الشريعة الإسلامية والأخلاق، مما يجعلها قادرة على الأداء الجيد، وإظهار القوة والمرونة في ظل الظروف المعاكسة، وتقتصر الدراسة أن تُنوع البنوك الإسلامية في المنطقة محافظتها الاستثمارية للحد من التعرض للصدمات الخارجية، وبالمثل تُوسّع بنوك التجزئة في المنطقة قاعدة

عملائها للتغلب على الآثار السلبية لمخاطر الائتمان.

15. دراسة (Sbeiti and Alqatan 2021) بعنوان:

“Islamic Banking Performance versus Conventional Banking”:

تستهدف الدراسة تقييم أداء مختلف البنوك الإسلامية والتقليدية في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا عقب الأزمة المالية العالمية 2008م مباشرةً، وذلك خلال الفترة (2009-2013)، باستخدام نموذج CAMEL، الذي يقيس كفاية رأس المال، وجودة الإدارة، وجودة الأصول، والسيولة، والأرباح كمحددات للأداء، ثم تقييم واختبار أي اختلافات رئيسية بين أداء كل من البنوك الإسلامية والتقليدية. وأخيراً، تحديد محددات الربحية باستعمال كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات الخاصة بالمصرف، مع مراعاة تأثير نوع المصرف على الأداء السنوي.

وقد تكونت العينة من 43 بنكاً منها عشرة بنوك إسلامية شملت 10 دول في منطقة دول الخليج، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، منها 38 بنكاً صنفت ضمن أفضل 50 بنكاً ضمن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً لتقرير أعمال الخليج لعام 2013. وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج منها:

- تتفوق البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية في جودة الأصول، وكفاية رأس المال، والأرباح، وجودة الإدارة، بينما تعد أضعف من البنوك التقليدية في إدارة السيولة.

- هناك فروق جوهرية بين نوعي البنوك في جودة الأصول، وكفاية رأس المال، وجودة الإدارة، بينما لم تجد فروقاً جوهرية في إدارة السيولة والأرباح.

- وجود علاقة إيجابية قوية بين الربحية وكل من جودة الأرباح، وكفاية رأس المال، والسيولة، والتضخم، والنتائج المحلي الإجمالي، وعلاقة سلبية لضعف جودة الإدارة وجودة الأصول.

16. دراسة (Grassa et. al. 2022) بعنوان:

“Between tow crises: Do Islamic banks suffer”:

تستهدف الدراسة مقارنة تأثير الأزمة المالية العالمية 2008م، بجائحة كوفيد-19 على القطاع المصرفي الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي، باستعمال عينة من 32 مصرفاً إسلامياً خلال الفترة (2020-2006)، وتكشف الدراسة أن الحدثين لهما آثار مختلفة على القطاع المصرفي الإسلامي، إذ لم يكن للبنوك الإسلامية في ظل الجائحة، نفس القدر من الربحية، والمرونة التي كانت تتمتع بها خلال الأزمة المالية العالمية 2008، مع أنها اكتسبت خبرةً، وأصبحت أكثر كفاءةً واستقراراً بمرور الوقت.

## ب. التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، وجد الباحثان أن معظمها تمثل دراسات مقارنة بين أداء البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، وبعضها يعطي أفضلية للبنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية، والبعض الآخر يعطي أفضلية للبنوك التقليدية، كما أنها تباينت في محور تركيزها على بعض المؤشرات المالية كالربحية، والسيولة، وكفاية رأس المال، والإدارة، وجودة الأصول... وغيرها، بالإضافة إلى تنوع في المجتمعات التي تناولتها وإن كان تركيزها على بيئات مالية متطورة في الغالب.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، اقتصرها على دراسة مقارنة للبنوك اليمينية الإسلامية والتقليدية، لما لها من خصوصية في حداثة تجربة البنوك الإسلامية اليمينية، كما أن الدراسة تتم في ظل اقتصاد من الدول الأقل نمواً، وستجمع في طياتها بين التحليل الوصفي والتحليل القياسي.

## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري

### 1. مفهوم البنوك الإسلامية والتقليدية:

يُعرّف البنك بشكل عام بأنه مؤسسة مالية تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتبشر تنمية الادخار، والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية، وتجارية، ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي. (الوادي وآخرون 2010، 105).

وبالنسبة للبنوك الإسلامية، فإن التعريف الشائع للمصرف الإسلامي بأنه (مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة "الربا" أخذاً وعطاء). (العيقة 2021، 73) ولكن هذا التعريف غير جامع، لأن هناك أهدافاً ونشاطات أخرى بدون الفائدة، فالمصرف الإسلامي يعمل على تجميع المدخرات، وإعادة توظيفها واستثمارها بأسلوب محرر من سعر الفائدة، هو أسلوب المشاركة في الربح والخسارة، وباستعمال طرق للتمويل والاستثمار تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كالمضاربة، والمشاركة، والمتاجرة، والاستثمار المباشر، إضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية كافة، في إطار من الصيغ الشرعية التي تضمن الاستقرار المالي، والتنمية الاقتصادية (الهاشمي 2010، 121)، كما تعرف البنوك الإسلامية بأنها تلك المؤسسات التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية، والاستثمارية، وذلك عن طريق تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح، والخسارة (الزبيدي 2016، 41).

وعليه، فقد ركّز الباحثون والكتّاب على مبدأ أساسي وهو التعامل في إطار الشريعة الإسلامية، وأن هذه البنوك تقوم على أساس تبادل خدمات، ومنتجات موجودة، لا على أصول وهمية، وأن تبادل هذه المنتجات والخدمات هو الأساس للاستثمار (الزبيدي 2016، 41).

وبالنسبة للبنك التقليدي (التجاري)، فيُعرّف بأنه مؤسسة مالية غير متخصصة، تتاجر في الائتمان بهدف الربح، وتعمل في السوق المالي والنقدي، وتقوم أساساً بتلقي الودائع وتجميعها لتمويل العجز في بعض الأنشطة قصيرة الأجل، والاستثمارات على المدى الطويل، وتميزها عن باقي الوسطاء الماليين، قدرتها على خلق نقود الودائع (سخري 2013، 4)، وتقوم البنوك التجارية، بقبول الودائع، وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة، ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية، والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع، وفتح الاعتمادات (الصيرفي 2007، 25). بينما يعرفها بعض الفقهاء بأنها تلك المؤسسات التي تقوم باستئجار وتأجير النقود، أو هي التي تعمل في تجارة النقود، وهذا التعريف يشير إلى المخالفة الشرعية الصريحة من قبل البنوك التجارية حيث يحرم الإسلام تأجير واستئجار النقود، لأنه يعدُّ من قبيل ربا النسئة (الوادي وآخرون 2010، 105).

## 2. الفرق بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية (القريشي وعبد الكريم 2012، 46-47):

1. التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها، على عكس الحال في البنوك التقليدية، فالأولى مؤسسة استثمارية ذات رسالة تنمية، وإنسانية، واجتماعية، تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، في حين أن الثانية مؤسسة مالية، تتعامل بالدين والائتمان (أي الاستدانة).
2. اختلاف وظائف البنوك الإسلامية من حيث تحريم الربا، واعتبار النقود وسيلة للتبادل، وللقيمة، وللوفاء بالالتزامات، وأنها ليست سلعة، وليس لها قيمة زمنية، إلا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها الشرعية.
3. وهناك اختلافات فيما يخص الوساطة المالية، حيث تستند الوساطة التقليدية على الدين، وتسمح بتحويل المخاطر، في حين أن الوساطة الإسلامية تستند على الأصول (assets)، وترتكز على تقاسم المخاطر، وتحملها بالرغم من السعي لتقليلها.
4. ومن الاختلافات الرئيسية بين النموذجين أن النموذج الإسلامي لا يسمح بالاستثمار، أو تمويل ذلك النوع من الأدوات المالية التي أثرت سلباً على البنوك التقليدية، وكانت سبباً في ظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وهذه الأدوات يسميها البعض الأصول الفاسدة (assets toxic) والمشتقات المالية والأدوات المالية التقليدية.
5. إن العلاقة بين البنوك الإسلامية، وأصحاب الودائع، ليست قائمة على أساس دائن ومدين (كما هو الحال

في البنوك التقليدية)، بل علاقة مشاركة، ومتاجرة ضمن عمليات البيع والشراء.

### 3. الأزمة المالية العالمية لعام 2008م:

لقد بدأت الشراة الأولى للأزمة المالية العالمية من الولايات المتحدة مع نهاية 2007م، بعدما اهتزت بعض مؤسسات التسليف العقاري، ثم امتدت للدول الأوروبية، والدول الآسيوية، وغالبية دول العالم التي ترتبط بالاقتصاد الأمريكي، وتعد الأشد والأخطر من أية أزمات سابقة، حيث وصلت إلى إفلاس دول بالكامل مثل: ايسلاند. (عبد القادر، السيد 2010، 324). فيما يرى البعض أنها الأسوأ منذ الكساد الكبير لعام 1929م. (الجمال 2019، 1644). حيث تساقطت فيها مؤسسات مالية عريقة كانت قد نجت من مذبحه الكساد الكبير، مثل مؤسسة ليمن براذرز التي تأسست في القرن التاسع عشر (Sobaihi 2024, 48). كما أنها مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، كونها لم تنجم عن ارتفاع سعر الفائدة، وإنما نجمت عن تراجع الطلب، خاصة على قطاع العقارات، وتتصف بأنها مركبة، لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم، وأسعار الغذاء العالمية. (المكاوي 2015، 42-43). ويرى البعض أنه لم يكن بالإمكان التنبؤ بها؛ لأنها جاءت في أعقاب سبع سنوات من النمو الاقتصادي المرتفع (خاصة في الولايات المتحدة) (Sobaihi 2024, 48). فيما يرى البعض الآخر بأنها لم تكن انفجارًا مفاجئًا بقدر ما كانت انهيًا متدرجًا، بدأ بانكشاف النظام المالي العالمي على قروض الرهن العقاري عالية المخاطر (From the Tulip Bubble 2025) وعليه، فإنها تشير إلى حالة تؤثر على أسواق الأسهم، وأسواق الائتمان في دولة معينة، أو مجموعة دول، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد، مما يؤدي بدوره إلى أزمة اقتصادية ثم ركود اقتصادي، وعادةً ما يصاحب ذلك تراجع في القروض وأزمات سيولة ونقدية، وتراجع في الاستثمار، وحالة من الذعر والقلق في الأسواق المالية (Sobaihi 2024, 48). ويجمع الخبراء والمحللون على أن الأزمة المالية في العالم بدأت في الولايات المتحدة إثر تفاقم أزمة الرهونات العقارية، والفوائض المالية للمؤسسات والأسواق المالية بعد طفرة أو فقاعة الإنترنت؛ نتيجة سياسيات الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، فاحتارت المؤسسات والأسواق بالتصرف بتلك الفوائض، فلجأت إلى توسيع شبكة الإقراض المالي، خاصة في القطاع العقاري، وكانت النخبة الحاكمة قد روجت لمبدأ الحق لكل مواطن في امتلاك مسكنه، فاندفعت البنوك إلى الإقراض عندئذ لمن لا يفي بشروط الملاءة المالية لتمكينهم من تملك مسكنهم متجاوزة بذلك شروط التسليف وأصوله، معتمدة في ذلك على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض، خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية منذ التسعينيات بسبب الطلب المتزايد، وكانت الفوائد مرتفعة أيضاً. أما وقد انخفضت فيما بعد الفوائد إلى مستويات قياسية فقد ازداد الطلب على العقارات، إما للسكن، أو للمضاربة التي تؤمن الربح السريع. (حافظ 2012، 9)

وللأزمة المالية العالمية لعام 2008، أسباب معقدة شملت عوامل متعددة، بما في ذلك الأسواق المالية، والإخفاقات التنظيمية، واختلالات الاقتصاد الكلي، وكان محفزها الأساسي انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة، الذي شهد ارتفاعًا حادًا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع الإصدار الضخم للقروض عالية المخاطر، مما أدى إلى خلق فقاعة إسكان ضخمة، ومن خلال الابتكار المالي، قامت المؤسسات المالية بتوريق قروض الرهن العقاري عالي المخاطر في مشتقات مالية معقدة تم بيعها على نطاق واسع للمستثمرين العالميين (Wu 2024, 124).

وقد اتخذت الحكومات والبنوك المركزية تدابير عاجلة لتنفيذ برامج إنقاذ مالي، وتحفيز اقتصادي واسعة النطاق، فعلى سبيل المثال، سعى الاحتياطي الفيدرالي، والبنوك المركزية الرئيسية الأخرى إلى تحقيق استقرار الأسواق المالية من خلال خفض أسعار الفائدة، وتوفير دعم السيولة، كما أطلقت الحكومات سياسات تحفيز مالي للحد من الركود الاقتصادي والبطالة (Wu 2024, 124).

ومع أن البنوك المركزية ضخمت مئات المليارات من الدولارات لتهدئة الأسواق، إلا أن الجرح العميق ظل نازفًا لسنوات، كما غيرت الأزمة قواعد اللعبة، ودفعت نحو تشديد الرقابة، لكنها لم تقض على جذور الخطر (From the Tulip Bubble 2025).

وقد شملت ردود أفعال السياسات، عمليات إنقاذ، تسهيلات سيولة، خفض أسعار الفائدة إلى ما يقارب الصفر، إعادة رسملة، برنامج إغاثة الأصول المتعثرة، سياسات نقدية غير تقليدية (مثل التيسير الكمي، وتمديد أهلية الضمانات)، قانون التحفيز الاقتصادي، وعلى مستوى أدوات التحوط الكلي، فقد بُذلت بعض الجهود لمعالجة ضعف معايير الاكتتاب من خلال وضع إرشادات لمنتجات الرهن العقاري غير التقليدية، بالتعاون مع جهات تنظيمية أخرى (Brunnermeier and Schnabel 2014, 53).

### المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

#### أولاً: التحليل الوصفي:

يتم مقارنة مؤشرات الأداء المالي لعينة من البنوك الإسلامية والتقليدية خلال فترتين زمنييتين، الأولى قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2007)، والثانية أثناء الأزمة المالية العالمية (2008-2010)، وقد تم الاعتماد على المتوسط الحسابي ( $X^-$ )، والانحراف المعياري ( $\sigma$ )، إضافة إلى احتساب نسب التغير في المتوسط، والانحراف المعياري لقياس: حجم التأثير بالأزمة، ودرجة الاستقرار، أو المخاطرة. وذلك كالآتي:

### أ. مؤشرات الربحية:

نصف ثلاثة مؤشرات أساسية للربحية، وهي معدل العائد على الأصول ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE، نصيب السهم من ربح العام EPS، وذلك كالآتي:

**1. معدل العائد على الأصول ROA:** تقيس هذه النسبة ربحية كافة الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل، وقياس قدرة البنك على تحقيق عائد على الأموال المتاحة مهما كان مصدرها، وتعني زيادة هذه النسبة كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية، وأيضاً كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (1):

جدول (1): معدل العائد على الأصول ROA في البنوك اليمنية المختارة خلال الفترة (2010-2005)  
(المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنوك المدروسة)

نوع البنك	اسم البنك	قبل الأزمة (2005-2007)		أثناء الأزمة (2008-2010)		متوسط نسبة التغير $X^-$ في %	$\sigma$ نسبة التغير %
		$\sigma$	$X^-$	$\sigma$	$X^-$		
إسلامي	بنك التضامن	0.26	1.24	0.41	0.47	-44.53	21.72
	بنك سبأ	0.17	1.08	0.38	0.69	-22.15	37.27
	متوسط	0.22	1.16	0.40	0.58	-33.34	29.49
تقليدي	البنك الأهلي	0.29	2.17	0.26	1.60	-15.04	-4.36
	البنك التجاري	0.71	2.15	0.13	1.33	-23.65	-68.41
	متوسط	0.50	2.16	0.20	1.47	-19.35	-36.38

يلاحظ من خلال الجدول (1) ما يلي:

أ. على مستوى البنوك الإسلامية، بلغ متوسط ROA قبل الأزمة (2007-2005)، 1.16 %، مع انحراف معياري قدره 0.22، وهو ما يدل على مستوى ربحية معتدل مع استقرار نسبي في الأداء، ثم انخفض المتوسط إلى 0.58 %، وارتفع الانحراف المعياري إلى 0.40 أثناء الأزمة (2008-2010)، وبالتالي بلغت نسب التغير بين متوسط الفترتين وانحرافاتها المعيارية -33.34 %، 29.49 % على التوالي. ليعكس الانخفاض في المتوسط والارتفاع في الانحراف، تأثر البنوك الإسلامية بشكل ملحوظ بالأزمة المالية، وزيادة عدم الاستقرار، وتدبذب العائد، وقد كان بنك التضامن الأكثر تأثراً بالانخفاض حيث تجاوز 44% في المتوسط.

ب. على مستوى البنوك التقليدية فقد كان متوسط ROA قبل الأزمة (2007-2005) نحو 2.16 %، وبانحراف معياري 0.50، مما يدل على ربحية أعلى من البنوك الإسلامية، ولكن مع تقلب أكبر نسبياً وأثناء الأزمة (2010-2008) انخفض المتوسط إلى 1.47 %، وبلغ متوسط نسبة التغير بين الفترتين -19.35 % وبانحراف معياري بلغت نسبته -36.38 %، وبالتالي فإنه على

الرغم من انخفاض الربحية، "إلا أن التراجع كان أقل حدة مقارنة بالبنوك الإسلامية، كما أن الانخفاض الكبير في الانحراف المعياري يشير إلى تحسن الاستقرار وتقلص المخاطر، وبالتالي إلى قدرة أفضل على إدارة الصدمة المالية.

وعليه يمكن القول إن البنوك التقليدية اليمنية كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية 2008 من حيث معدل العائد على الأصول، بينما شهدت البنوك الإسلامية انخفاضاً أكبر في الربحية، وارتفاعاً في التذبذب.

**2. معدل العائد على حقوق الملكية ROE:** تقيس هذه النسبة العائد المتوقع على أموال المالكين، ومدى تحقيق الهدف الذي يسعى البنك إليه من استثمار أموال المالكين، وتعد معياراً لتعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر، وتظهر النتائج في الجدول (2):

جدول (2): معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك اليمنية المختارة خلال الفترة (2010-2005) (المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنوك المدروسة)

نوع البنك	اسم البنك	قبل الأزمة (2005-2007)		أثناء الأزمة (2008-2010)		متوسط نسبة التغير % في $X^-$	نسبة التغير % $\sigma$
		$\sigma$	$X^-$	$\sigma$	$X^-$		
إسلامي	بنك التضامن	19.04	2.17	3.22	2.78	-71.05	12.35
	بنك سبأ	19.52	0.58	14.00	7.68	-16.46	85.94
	متوسط	19.28	1.37	8.61	5.23	-43.75	58.39
تقليدي	البنك الأهلي اليمني	28.80	1.51	15.10	2.13	-31.21	16.89
	البنك التجاري اليمني	21.28	4.51	13.93	1.90	-20.88	-40.70
	متوسط	25.04	3.01	14.51	2.01	-26.04	-19.84

يلاحظ من خلال الجدول (2) ما يلي:

أ. على مستوى البنوك الإسلامية بلغ متوسط ROE، 19.28% لفترة ما قبل الأزمة (2005-2007)، مع انحراف معياري قدره 1.37، وهو ما يشير إلى مستوى ربحية معتدل مع استقرار نسبي في الأداء، أما أثناء الأزمة (2008-2010)، فقد انخفض المتوسط إلى 8.61%، وارتفع الانحراف المعياري إلى 5.23، وبالتالي بلغ متوسط التغير بين الفترتين -43.75% وبانحراف معياري بلغ 58.39%، ويتضح من خلال ذلك الانخفاض في المتوسط أن البنوك الإسلامية تأثرت بشكل ملحوظ بالأزمة المالية، كما يعكس الارتفاع في الانحراف المعياري زيادة عدم الاستقرار والتذبذب في العائد، وقد كان بنك التضامن الأكثر تأثراً بالانخفاض حيث تجاوز نحو 71.05% في المتوسط.

ب. على مستوى البنوك التقليدية فقد كان متوسط ROE قبل الأزمة (2005-2007) نحو 25.04%، وبانحراف معياري 3.01، مما يدل على ربحية أعلى من البنوك الإسلامية، ولكن مع تقلب أكبر نسبياً. وأثناء الأزمة (2008-2009) انخفض المتوسط إلى 14.51%، وانخفض كذلك الانحراف

المعياري إلى 2.01، وبلغ متوسط نسبة التغير بين الفترتين 19.35% وبانحراف معياري بلغت نسبته 26.04%، وبالتالي فإنه على الرغم من انخفاض الربحية، إلا أن التراجع كان أقل حدة مقارنة بالبنوك الإسلامية، كما أن الانخفاض الكبير في الانحراف المعياري يشير إلى تحسن الاستقرار، وتقلص المخاطر، وبالتالي إلى قدرة أفضل على إدارة الصدمة المالية.

**3. نصيب السهم من ربح العام EPS:** يقيس هذا المؤشر نصيب السهم الأساسي من الأرباح، وارتفاع EPS يعكس تحسناً في الكفاءة التشغيلية، والقدرة على توليد الأرباح، وانخفاضه خلال فترة الأزمة المالية يُعد مؤشراً مباشراً على تراجع الربحية، وارتفاع المخاطر، بينما يُعد استقراره، أو انخفاضه المحدود دليلاً على متانة الأداء المالي، وقدرة المؤسسة على مقاومة آثار الأزمة، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (3):

جدول (3): نصيب السهم من الربح العام EPS في البنوك اليمينية المختارة خلال الفترة (2010-2005) (المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنوك المدرسة)

نوع البنك	اسم البنك	أثناء الأزمة (2008-2010)		قبل الأزمة (2005-2007)	
		$\sigma$	$X^-$	$\sigma$	$X^-$
إسلامي	بنك التضامن	445.8	339.3	36.5	258.0
	بنك سبأ	79.2	131.2	8.7	166.7
	متوسط	262.5	235.2	22.6	212.3
تقليدي	البنك الأهلي	27.5	191.3	72.5	401.3
	البنك التجاري	758.2	891.3	73.4	286.0
	متوسط	392.8	541.3	72.9	343.7

يلاحظ من خلال الجدول (3) ما يلي:

أ. على مستوى البنوك الإسلامية بلغ متوسط EPS نحو 212.3 ريال لفترة ما قبل الأزمة (2005-2007)، مع انحراف معياري قدره 22.6 ريال، وهو ما يشير إلى مستوى ربحية معتدلة للسهم مع استقرار نسبي في الأداء، أما أثناء الأزمة (2008-2010)، فقد ارتفع المتوسط إلى 235.2 ريال، وارتفع الانحراف المعياري إلى 262.5، وبالتالي بلغ متوسط التغير بين الفترتين صغيراً جداً 0.8%، وبانحراف معياري بلغ 84.1%، ويتضح من خلال ذلك الارتفاع في المتوسط أن البنوك الإسلامية تأثرت إيجابياً وبشكل طفيف بالأزمة المالية، كما يعكس الارتفاع في الانحراف المعياري زيادة عدم الاستقرار والتذبذب في نصيب السهم من الأرباح خلال الأزمة، وقد تباين تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة، فبينما تأثر بنك التضامن إيجاباً، تأثر بنك سبأ سلباً وبنفس المقدار تقريباً.

ب. على مستوى البنوك التقليدية فقد كان متوسط EPS قبل الأزمة (2005-2007) نحو 343.7 ريال، وبانحراف معياري 72.9، مما يدل على ربحية السهم أعلى من البنوك الإسلامية، ولكن مع

تقلب أكبر. وأثناء الأزمة (2008-2009) ارتفع المتوسط إلى 541.3 ريال، وارتفع كذلك الانحراف المعياري إلى 392.8، وبلغ متوسط نسبة التغير بين الفترتين 8%، وانحراف معياري بلغت نسبته 68.7%، وبالتالي فإنه على الرغم من ارتفاع ربحية السهم، إلا أن هناك تبايناً في ربحية السهم بين البنوك التقليدية، فبينما تراجع نصيب السهم من الأرباح في البنك الأهلي، وبنسبة 35.4%- عقب الأزمة، فقد شهدت ربحية السهم في البنك التجاري تحسناً عقب الأزمة، وبنسبة 51.4%.

وعليه، يمكن القول إن الأزمة المالية العالمية قد تركت آثاراً متباينة في نصيب السهم من الأرباح في البنوك اليمينية، ولكن في المحصلة تكاد تكون ضئيلة على مستوى جميع البنوك في العينة.

### ب. مؤشرات السيولة:

سيتم وصف مؤشرين أساسيين للسيولة، وهي نسبة التمويل (القروض) إلى إجمالي الودائع، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، وذلك كالآتي:

1. نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع (LDR): تقيس هذه النسبة صافي التمويلات في البنوك الإسلامية (مرابحة، مضاربة، مشاركة، سلم، استصناع، إجارة، القرض الحسن)، والقروض والسلفيات في البنوك التقليدية منسوبة إلى إجمالي الودائع، ويمثل الارتفاع المفرط في هذه النسبة قبل الأزمة، إنذاراً لتزايد المخاطر، وانخفاضها وتقلبها الحاد خلال الأزمة يمثل اختلالاً في السيولة، وتشدد السياسات الائتمانية، بينما يمثل استقرارها دليلاً على المتانة والقدرة على امتصاص الصدمات المالية، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (4):

جدول (4): نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع (LDR) في البنوك اليمينية المختارة خلال الفترة (2005-2010) (المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنوك المدروسة)

نوع البنك	اسم البنك	قبل الأزمة (2005-2007)		أثناء الأزمة (2008-2010)		متوسط نسبة التغير % في X <sup>-</sup>	σ نسبة التغير %
		σ	X <sup>-</sup>	σ	X <sup>-</sup>		
إسلامي	بنك التضامن	2.23	55.68	6.28	39.37	-17.2	47.7
	بنك سبأ	9.21	35.77	1.05	27.42	-13.2	-79.6
	متوسط	5.72	45.73	3.66	33.39	-15.19	-15.96
تقليدي	البنك الأهلي اليمني	2.20	9.23	0.72	9.67	2.3	-50.8
	البنك التجاري اليمني	3.57	26.54	3.13	20.32	-13.3	-6.6
	متوسط	2.89	17.89	1.92	15.00	-5.47	-28.73

يلاحظ من خلال الجدول (4) ما يلي:

أ. على مستوى البنوك الإسلامية، فقد بلغ متوسط نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع (LDR)، 45.73% لفترة ما قبل الأزمة (2005-2007)، مع انحراف معياري قدره 5.72، وهو ما يشير إلى

مستوى سيولة معتدل مع استقرار نسبي في تلك النسبة، أما أثناء الأزمة (2008-2010)، فقد انخفض المتوسط إلى 33.39%، وانخفض أيضاً الانحراف المعياري إلى 3.66، وبالتالي بلغ متوسط التغير بين الفترتين 15.19%- وبنحرف معياري بلغ 15.96%-، مما يعني الانخفاض في المتوسط أن البنوك الإسلامية تأثرت بشكل ملحوظ بالأزمة المالية وأكثر تحفظاً بالسيولة، وقد كان بنك التضامن الأكثر تأثراً بالانخفاض حيث تجاوز نحو 17.2%- في المتوسط.

ب. على مستوى البنوك التقليدية فقد كان متوسط نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع (LDR) قبل الأزمة (2005-2007) نحو 17.89%، وبنحرف معياري 2.89، مما يدل على تحفظ أعلى من البنوك الإسلامية في سياستها الائتمانية، وأكثر استقراراً. وأثناء الأزمة (2008-2009) انخفض المتوسط إلى 15.00%، وانخفض كذلك الانحراف المعياري إلى 1.92، وبلغ متوسط نسبة التغير بين الفترتين 5.47%- وبنحرف معياري بلغت نسبته 28.73%-، وبالتالي على الرغم التحفظ الظاهر في سياستها الائتمانية قبل الأزمة، إلا أنها شهدت تحفظاً أيضاً أقل حدة عقب الأزمة مقارنة بالبنوك الإسلامية.

وعليه، على رغم انخفاض نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع (LDR) في البنوك اليمينية قبل الأزمة، إلا أن الأزمة المالية العالمية أثرت على انكماشها أكثر، مما يعني تحفظها في توظيف الودائع في النشاط الرئيسي للبنوك المتمثل في التمويل (الإقراض)، وخاصة البنوك الإسلامية.

2. نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CDR): تعكس نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، التي تقتصر النقدية على أرصدة الصندوق، والاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي، قدرة البنك على مواجهة الصدمات قصيرة الأجل. فيشير ارتفاع النسبة أثناء الأزمة إلى تبني سياسة سيولة دفاعية، بينما يشير انخفاضها الحاد إلى تعرض البنك لمخاطر سيولة مرتفعة. ولكن تفسير هذا المؤشر محدود نظراً لارتباطه المباشر بالمتطلبات القانونية، وليس بالكفاءة التشغيلية فقط، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (5):

جدول (5): نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CDR) في البنوك اليمينية المختارة خلال الفترة (2005-2010)  
(المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنوك المدروسة)

نوع البنك	اسم البنك	قبل الأزمة (2005-2007)		أثناء الأزمة (2008-2010)		متوسط نسبة التغير في % X <sup>-</sup>	نسبة التغير σ %
		σ	X <sup>-</sup>	σ	X <sup>-</sup>		
إسلامي	بنك التضامن	3.6	20.3	1.4	16.7	-9.8	-44.7
	بنك سبأ	4.4	20.4	1.2	15.8	-12.8	-55.7
	متوسط	4.0	20.4	1.3	16.2	-11.3	-50.2
تقليدي	البنك الأهلي	2.4	16.3	0.6	12.0	-15.1	-57.8
	البنك التجاري	1.9	17.4	1.0	13.3	-13.2	-31.5
	متوسط	2.1	16.8	0.8	12.7	-14.2	-44.7

يلاحظ من خلال الجدول (5) ما يلي:

أ. على مستوى البنوك الإسلامية، فقد بلغ متوسط نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CDR)، 20.4% لفترة ما قبل الأزمة (2005-2007)، مع انحراف معياري قدره 4.0، وهو ما يشير إلى مستوى سيولة معتدل مع مستوى أقل استقراراً في تلك النسبة، أما أثناء الأزمة (2008-2010)، فقد انخفض المتوسط إلى 16.2%، وانخفض أيضاً الانحراف المعياري إلى 1.3، وبالتالي بلغ متوسط التغير بين الفترتين 11.3%- وانحراف معياري بلغ 50.2%-، مما يعني الانخفاض في المتوسط أن البنوك الإسلامية تأثرت بشكل ملحوظ بالأزمة المالية بانخفاض السيولة لديها، وقد كان بنك سبأ الأكثر تأثراً بالانخفاض حيث تجاوز نحو 12.8%- في المتوسط.

ب. على مستوى البنوك التقليدية فقد كان متوسط نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CDR) قبل الأزمة (2005-2007) نحو 16.8%، وانحراف معياري 2.1، مما يدل على نسبة نقدية أقل من البنوك الإسلامية ولكنها أكثر استقراراً، وأثناء الأزمة (2008-2010) انخفض المتوسط إلى 12.7%، وانخفض كذلك الانحراف المعياري إلى 0.8، وبلغ متوسط نسبة التغير بين الفترتين -14.2% وانحراف معياري بلغت نسبته 44.7%-، وبالتالي على الرغم تدني نسبة النقدية في البنوك التقليدية قبل الأزمة مقارنة بالبنوك الإسلامية، فقد شهدت انخفاضاً أكثر حدة أثناء الأزمة المالية.

وعليه، فقد كانت نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CDR)، في البنوك الإسلامية أعلى مما هي عليه في البنوك التقليدية، وشهدت انخفاضاً أثناء الأزمة المالية، وكان الانخفاض أكبر في البنوك التقليدية، مما يعني ان البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية.

### ج. مؤشرات الملاءة المالية:

سيتم وصف مؤشرين لكفاية رأس المال، وهما نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (E/A)، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (E/D)، وذلك كالآتي:

1. **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (E/A):** تعكس هذه النسبة مدى متانة القاعدة الرأسمالية للبنك، فالارتفاع فيها يُشير إلى انخفاض درجة الرفع المالي، وزيادة القدرة على امتصاص الخسائر، وهو ما يقلل من حدة التأثير بالأزمات المالية، في حين أن انخفاضها يعكس هشاشة مالية تزيد من مخاطر التعثر خلال فترات الأزمات، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (6):

جدول (6): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (E/A) في البنوك اليمنية المختارة خلال الفترة (2005-2010) (المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنوك المدروسة)

نوع البنك	اسم البنك	قبل الأزمة (2005-2007)		أثناء الأزمة (2010-2008)	
		$\sigma$	$X^-$	$\sigma$	$X^-$
إسلامي	بنك التضامن	1.98	6.63	0.94	14.41
	بنك سبأ	0.75	5.53	0.14	4.92
	متوسط	1.36	6.08	0.54	9.66
تقليدي	البنك الأهلي اليمني	0.68	9.44	0.85	11.51
	البنك التجاري اليمني	1.77	9.97	0.33	9.58
	متوسط	1.22	9.71	0.59	10.55

يلاحظ من خلال الجدول (6) ما يلي:

أ. على مستوى البنوك الإسلامية، فقد بلغ متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (E/A) 6.08% لفترة ما قبل الأزمة (2007-2005)، مع انحراف معياري قدره 1.36، وهو ما يشير إلى مستوى ملاءة معتدلة مع استقرار نسبي في تلك النسبة، أما أثناء الأزمة (2008-2010)، فقد ارتفع المتوسط إلى 9.66%، وانخفض أيضاً الانحراف المعياري إلى 0.54، وبالتالي بلغ متوسط التغير بين الفترتين 15.53%، وانحراف معياري بلغ 52.36%، مما يعني ارتفاع في المتوسط أن البنوك الإسلامية تأثرت بشكل إيجابي ملحوظ بالأزمة المالية وتحسن مستوى الملاءة المالية، وأكثر استقراراً، وعلى مستوى كل بنك فقد كانت النتيجة متباينة، حيث تحسنت ملاءة بنك التضامن الإسلامي، عكس بنك سبأ الإسلامي حيث بلغت نسبة التغير في كليهما أثناء الأزمة المالية 36.95%، 5.88% على التوالي.

ب. على مستوى البنوك التقليدية، فقد كان متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (E/A) قبل الأزمة (2007-2005) نحو 9.71%، وانحراف معياري 1.22، مما يدل على نسبة ملاءة أفضل من البنوك الإسلامية وأكثر استقراراً، وأثناء الأزمة (2010-2008) حدث ارتفاع طفيف في المتوسط إلى 10.55%، وانخفض الانحراف المعياري إلى 0.59، وبلغ متوسط نسبة التغير بين الفترتين 3.95%، وانحراف معياري بلغت نسبته 28.75%، وبالتالي على الرغم ارتفاع نسبة الملاءة في البنوك التقليدية قبل الأزمة مقارنة بالبنوك الإسلامية، إلا أنها شهدت تحسناً طفيفاً أثناء الأزمة.

وعليه، فقد تحسنت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (E/A) عقب الأزمة المالية عن فترة ما قبل الأزمة، كما كانت أكثر استقراراً عقب الأزمة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، وقد كانت البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية، أما على مستوى البنك فقد تباين تأثير الأزمة

المالية على نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (E/A)، فقد كان تأثيرها إيجابياً في بعض البنوك، وسلبياً في البعض الآخر.

2. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (E/D): يقيس هذا المؤشر مدى قدرة حقوق المساهمين على تغطية ودايع العملاء، أي درجة الحماية التي يوفرها رأس المال للمودعين في حال تعرض البنك لخسائر، فالارتفاع في هذا المؤشر يشير إلى متانة الهيكل الرأسمالي، وانخفاض مخاطر التعثر خلال فترات الأزمات المالية، وعند انخفاضه يشير إلى هشاشة مالية تزيد من احتمالية انتقال الخسائر إلى المودعين، وفقدان الثقة المصرفية، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (7):

جدول (7): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (E/D) في البنوك اليمينية المختارة خلال الفترة (2010-2005) (المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنوك المدرسة)

نوع البنك	اسم البنك	قبل الأزمة (2005-2007)		أثناء الأزمة (2008-2010)	
		$\sigma$	$X^-$	$\sigma$	$X^-$
إسلامي	بنك التضامن	2.33	7.50	1.39	17.31
	بنك سبأ	0.93	6.38	0.12	5.52
	متوسط	1.63	6.94	0.76	11.42
تقليدي	البنك الأهلي اليمني	0.92	10.94	1.02	13.65
	البنك التجاري اليمني	2.30	11.79	0.47	10.93
	متوسط	1.61	11.37	0.74	12.29

يلاحظ من خلال الجدول (7) ما يلي:

أ. على مستوى البنوك الإسلامية، فقد بلغ متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (E/D) 6.94% لفترة ما قبل الأزمة (2005-2007)، مع انحراف معياري قدره 1.63، وهو ما يشير إلى مستوى ملاءة معتدلة مع استقرار نسبي في تلك النسبة، أما أثناء الأزمة (2008-2010)، فقد ارتفع المتوسط إلى 11.42%، وانخفض الانحراف المعياري إلى 0.76، وبالتالي بلغ متوسط التغير بين الفترتين 16.18%، وتغير نسبي في الانحراف المعياري بلغ 50.93%-، مما يعني الارتفاع في المتوسط أن البنوك الإسلامية تأثرت بشكل إيجابي ملحوظ بالأزمة المالية وتحسن مستوى الملاءة المالية، وأكثر استقراراً، وعلى مستوى كل بنك فقد كانت النتيجة متباينة، حيث تحسنت ملاءة بنك التضامن الإسلامي، عكس بنك سبأ الإسلامي، حيث بلغت نسبة التغير فيهما أثناء الأزمة المالية 39.55%، و-7.20% على التوالي.

ب. على مستوى البنوك التقليدية، فقد بلغ متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (E/D) قبل الأزمة (2005-2007) نحو 11.37%، وبانحراف معياري 1.61، مما يدل على نسبة ملاءة أفضل من البنوك الإسلامية وأكثر استقراراً، وأثناء الأزمة (2008-2010) حدث ارتفاع طفيف في المتوسط إلى 12.29%، وانخفض الانحراف المعياري إلى 0.74، وبلغ متوسط نسبة التغير

بين الفترتين 3.60%، وتغير نسبي في الانحراف المعياري بلغت نسبته 30.57%، وبالتالي على الرغم ارتفاع نسبة الملاءة في البنوك التقليدية قبل الأزمة مقارنة بالبنوك الإسلامية، إلا أنها شهدت تحسناً طفيفاً أثناء الأزمة.

## ثانياً: التحليل الإحصائي

### المحور الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه "لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي في البنوك اليمينية (البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية) قبل الأزمة المالية العالمية 2008م وبعدها"، وتفرّع من هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان، وفقاً لنوعية البنوك الإسلامية أو التقليدية، وقد تم اختبارهما باستعمال اختبار (T-test) لعينتين مرتبطين، واختبار ويلكوكسون للرتب Wilcoxon، وكان الاختبار على النحو الآتي:

### أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه "لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م". وذلك بنوعين من الاختبارات كالتالي:

أ. اختبار (T-test) لفروق مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية قبل وأثناء الأزمة المالية: تم في الجدول رقم (8)، عرض نتائج اختبار (T-test) لفروق مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية المختارة قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية كالتالي:

جدول (8): نتائج اختبار T لفروق مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية المختارة قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية (المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج تحليل SPSS)

Sig	df	t	Upper	Lower	Std. Error ME/An	Std. Deviation	ME/An	المؤشر المالي
0.001	10	4.72	0.20	0.07	0.03	0.09	.13479	ROA
0.000	10	49.5	3.29	2.05	0.28	0.93	2.67088	ROE
0.348	10	-984	14.67	-37.88	11.79	39.11	-11.60670	EPS
0.000	10	135.3	3.06	2.70	0.08	0.27	2.87940	LDR
0.001	10	74.7	1.59	0.58	0.23	0.75	1.08093	CDR
0.000	10	-11.31	-0.69	-1.03	0.08	0.25	-.86272	E/A
0.000	10	-11.13	-0.87	-1.31	0.10	0.32	-1.08917	E/D

يلاحظ من خلال الجدول (8) أعلاه ما يلي:

- شهد معدل العائد على الأصول ROA، متوسط فرق موجب ومعنوي بين الفترتين على مستوى دلالة (Sig = 0.001)، مما يدل على انخفاض وتراجع ربحية الأصول بسبب الأزمة.

- شهد معدل العائد على حقوق الملكية ROE فرقاً معنوياً جداً (Sig = 0.000)، وكان متوسط الفرق موجباً وكبيراً نسبياً، مما يشير إلى تأثير ربحية حقوق المساهمين بالأزمة المالية.

- لم يكن الفرق معنوياً بالنسبة لنصيب السهم من الربح EPS، حيث بلغ (Sig = 0.348)، وبالتالي لا يمكننا الجزم بوجود تأثير واضح للأزمة على EPS.

- لقد كان الفرق معنوياً عند مستوى دلالة (Sig = 0.000)، بالنسبة لنسبة التمويل إلى إجمالي الودائع LDR، ومتوسط الفرق موجباً، مما يشير إلى انخفاض هذه النسبة أثناء أو بعد الأزمة، مما يدل على سياسة متحفظة خلال الأزمة.

- نسبة النقدية إلى الودائع CDR، شهدت فرقاً معنوياً (Sig = 0.001)، ومتوسط فرقٍ موجب بما يشير إلى تعزيز السيولة أثناء الأزمة المالية لمواجهة المخاطر.

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (E/A)، ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع (E/D) قد شهدتا فروقاً معنوية واضحة (Sig = 0.000)، ومتوسطات فروق سالبة، مما يشير إلى تحسن الملاءة المالية أثناء الأزمة المالية، وزيادة دعم الرسملة لحقوق المودعين.

وعليه، يتبين من خلال الجدول رقم (8)، أنه توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م، فيما عدا مؤشر EPS لم يشهد فروقاً معنوية، وعلى هذا تم رفض الفرضية الصفرية، واعتماد الفرض البديل على أنه توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.

ب. اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon) للبنوك الإسلامية: تم اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon) للرتب، وكانت مخرجات الاختبار كما يظهر في الجدول رقم (9):

جدول (9): ملخص نتائج الاختبارات اللامعلمية لقياس أثر الأزمة المالية العالمية على المؤشرات المالية في البنوك الإسلامية المختارة (المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج تحليل SPSS)

المؤشر المالي	Wilcoxon Z	Sig (Wilcoxon)	النتيجة الإحصائية	Marginal Homogeneity Sig	الاستنتاج النهائي
ROA	756،-2	0.006	فرق معنوي	0.006	تأثر معنوي بالأزمة
ROE	-2.934	0.003	فرق معنوي	0.002	تأثر معنوي بالأزمة
EPS	-0.533	0.594	غير معنوي	0.324	لم يتأثر معنوياً
LDR	-2.934	0.003	فرق معنوي	0.001	تأثر معنوي بالأزمة
CDR	-2.934	0.003	فرق معنوي	0.006	تأثر معنوي بالأزمة
E/A	-2.934	0.003	فرق معنوي	0.001	تأثر معنوي بالأزمة
E/D	-2.934	0.003	فرق معنوي	0.001	تأثر معنوي بالأزمة

يلاحظ من خلال الجدول (9) أن نتائج اختبار Wilcoxon للعينات المرتبطة قد أظهرت وجود فروق معنوية على مستوى دلالة أقل من 0.05 في جميع المؤشرات فيما عدا مؤشر نصيب السهم من الأرباح EPS، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.594)، مما يدل على أن الأزمة المالية لم تُحدث تغيراً معنوياً في هذا المؤشر.

وعليه فقد جاءت نتائج اختبار Wilcoxon مؤكدة لنتائج اختبار T للعينتين المرتبطتين، حيث تبين وجود فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.

#### ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه "لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي للبنوك التقليدية، وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م"، وذلك بنوعين من الاختبارات وهي كالتالي:

أ. اختبار (T-test) لفروق مؤشرات الأداء للبنوك التقليدية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية: تم في الجدول رقم (9)، عرض نتائج اختبار (T-test) لفروق مؤشرات الأداء في البنوك التقليدية المختارة قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية كالتالي:

جدول (10): نتائج اختبار T لفروق مؤشرات الأداء في البنوك التقليدية المختارة قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية (المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج تحليل SPSS)

Sig	df	t	Upper	Lower	Std. Error ME/An	Std. Deviation	ME/An	المؤشر المالي
0.010	10	3.189	0.27	0.05	0.05	0.16	0.16	ROA
0.000	10	5.41	3.47	1.44	0.45	1.50	2.45	ROE
0.335	10	-1.012	28.91	-77.07	23.78	78.88	-24.08	EPS
0.000	10	10.071	0.75	0.48	0.06	0.20	0.61	LDR
0.000	10	6.106	1.33	0.62	0.16	0.53	0.97	CDR
0.008	10	-3.303	-0.08	-0.34	0.06	0.20	-0.203	E/A
0.030	10	-2.528	-0.03	-0.43	0.09	0.30	-0.227	E/D

يلاحظ من خلال الجدول (10) أعلاه ما يلي:

- معدل العائد على الأصول ROA، جاء متوسط فرق موجب ومعنوي بين الفترتين (Sig = 0.010)، مما يدل على انخفاض وتراجع ربحية الأصول بسبب الأزمة.
- معدل العائد على حقوق الملكية ROE، شهد فرقاً معنوياً جداً (Sig = 0.000)، ومتوسط فرق موجب

وكبير نسبياً، مما يشير إلى تأثير ربحية حقوق المساهمين بالأزمة المالية.

- نصيب السهم من الربح EPS لم يُظهر فرقاً معنوياً (Sig = 0.335)، وبالتالي لا يمكننا الجزم بوجود تأثير واضح للأزمة على EPS.

- لقد كان الفرق معنوياً عند مستوى دلالة (Sig = 0.000)، بالنسبة لنسبة القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع LDR، ومتوسط الفرق موجباً، مما يشير إلى انخفاض هذه النسبة أثناء أو بعد الأزمة، ويدل على سياسة متحفظة خلال الأزمة.

- نسبة النقدية إلى الودائع CDR، شهدت فرقاً معنوياً بلغ (Sig = 0.000)، ومتوسط فرق موجب، بما يشير إلى تعزيز السيولة أثناء الأزمة المالية لمواجهة المخاطر.

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (E/A)، ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع (E/D) قد شهدتا فروقاً معنوية واضحة (Sig = 0.008)، (Sig = 0.030) على التوالي، ومتوسطات فروق سالبة، مما يشير إلى تحسن الملاءة المالية أثناء الأزمة المالية، وزيادة دعم الرسملة لحقوق المودعين.

وعليه، يتبين من خلال الجدول رقم (10)، أنه توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي للبنوك التقليدية، وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م، فيما عدا مؤشر EPS لم يشهد فروقاً معنوية، وعلى هذا تم رفض الفرضية الصفرية، واعتماد الفرض البديل على أنه توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي للبنوك التقليدية، وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.

ب. اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon) للبنوك التقليدية: وكذلك بالنسبة للبنوك التقليدية، فقد تم إجراء اختبار ويلكوكسون للرتب، واستخراج النتائج المعروضة من خلال الجدول (11) الآتي:

جدول (11): ملخص نتائج الاختبارات اللاحقة لقياس أثر الأزمة المالية العالمية على المؤشرات المالية في البنوك التقليدية المختارة (المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج تحليل SPSS)

المؤشر المالي	Wilcoxon Z	Sig (Wilcoxon)	النتيجة الإحصائية	Marginal Homogeneity Sig	الاستنتاج النهائي
ROA	-2.045	0.041	فرق معنوي	0.019	تأثير معنوي بالأزمة
ROE	-2.756	0.006	فرق معنوي	0.004	تأثير معنوي بالأزمة
EPS	-.978	0.328	غير معنوي	0.312	لم يتأثر معنوياً
LDR	2.934	0.003	فرق معنوي	0.002	تأثير معنوي بالأزمة
CDR	2.934	0.003	فرق معنوي	0.003	تأثير معنوي بالأزمة
E/A	2.934	0.003	فرق معنوي	0.017	تأثير معنوي بالأزمة
E/D	-2.312	0.021	فرق معنوي	0.038	تأثير معنوي بالأزمة

يلاحظ من خلال الجدول (11) أن نتائج اختبار Wilcoxon للعينات المرتبطة قد أظهرت وجود فروق معنوية على مستوى دلالة أقل من 0.05 في جميع المؤشرات فيما عدا مؤشر نصيب السهم من الأرباح EPS، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.312)، مما يدل على أن الأزمة المالية لم تُحدث تغييراً معنوياً في هذا المؤشر.

وعليه فقد جاءت نتائج اختبار Wilcoxon مؤكدة لنتائج اختبار T للعينتين المرتبطتين، ويؤكد الفرض البديل على أنه توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي للبنوك التقليدية، وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.

#### ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية، وفرضياتها الفرعية:

تم اختبار فرضية مقارنة الأداء المالي بين البنوك الإسلامية والتقليدية خلال الأزمة المالية العالمية 2008، من خلال الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه "لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الأداء المالي بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م"، وتتفرع عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية تغطي أبعاد الأداء المالي الرئيسية: الربحية، والسيولة، والملاءة.

ولغرض الاختبار اعتمدت الدراسة منهجية إحصائية تقوم على تطبيق اختبارين مكملين: اختبار (T-test) للعينتين المستقلتين، يليه اختبار مان-وتني (Mann-Whitney U)، كاختبار لا معلمي لتأكيد النتائج، وضمن موثوقيتها في حال وجود أي مخاوف تتعلق بافتراضات التوزيع الطبيعي، أو وجود قيم متطرفة، كما هو موضح في الجدول رقم (12) الآتي:

جدول رقم (12): نتائج اختبار (T-test)، واختبار مان-وتني (Mann-Whitney U)، للفرضية الثانية (المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات SPSS)

اختبار مان-وتني		اختبار t			المؤشر	الفرضية الفرعية
(Sig)	z	اتجاه الفرق	Sig	t		
0.000	-3.973	لصالح البنوك التقليدية	0.000	-7.286	ROA	الفرضية الأولى (الربحية)
0.003	-2.988	لصالح البنوك التقليدية	0.001	-3.869	ROE	
0.158	-1.412	غير دال إحصائياً	0.093	-1.761	EPS	
0.000	3.973	لصالح البنوك الإسلامية	0.000	17.186	LDR	الفرضية الثانية (السيولة)
0.000	3.579	لصالح البنوك الإسلامية	0.000	6.004	CDR	
0.000	-3.64	لصالح البنوك التقليدية	0.004	-3.235	E/A	الفرضية الثالثة (الملاءة)
0.009	-2.594	لصالح البنوك التقليدية	0.018	-2.566	E/D	

من خلال الجدول (12) نوضح نتائج اختبار الفروض الفرعية كالآتي:

**1. فرضية مؤشرات الربحية:** تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه "لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الربحية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م. ومن خلال النتائج في الجدول رقم (12) ظهر تباين واضح في مؤشرات الربحية، حيث يوجد فروق جوهرية في كل من معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وبمستوى دلالة أقل من 0.05، ولصالح البنوك التقليدية في كلا الاختبارين، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فرق في هذين المؤشرين. على العكس من ذلك، كان أداء مؤشر ربحية السهم (EPS) متقارباً بين المجموعتين، حيث لم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية في اختبار  $t$  (Sig = 0.093) و(0.158 في مان-وتني)، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الجزئية الخاصة بهذا المؤشر.

**2. فرضية مؤشرات السيولة:** تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه "لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات السيولة المصرفية بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م". ومن خلال الجدول رقم (12)، تبين وجود فروق جوهرية على مستوى معنوية أقل من 0.05 في كل من مؤشرات نسبة القروض إلى الودائع (LDR)، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CDR)، في كلا الاختبارين، ولصالح البنوك الإسلامية، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه توجد فروق جوهرية في مؤشرات السيولة المصرفية بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م.

**3. فرضية مؤشرات الملاءة:** تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه "لا توجد فروق جوهرية في مؤشرات الملاءة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م"، وقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (12) فروقاً جوهرية في مؤشرات الملاءة المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وعلى مستوى معنوية أقل من 0.05، وذلك في كل من مؤشر نسبة الأصول إلى حقوق الملكية (E/A)، ونسبة الودائع إلى حقوق الملكية (E/D)، ولصالح البنوك التقليدية، وبهذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

ومن خلال نتائج الفرضيات الفرعية، تبين لنا رفض الفرضية الرئيسية الثانية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، حيث تؤكد الأدلة الإحصائية في كلا الاختبارين على وجود فروق جوهرية في الأداء المالي بين البنوك الإسلامية والتقليدية اليمينية خلال أزمة 2008م.

### ثالثاً: مناقشة النتائج:

تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معظم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في اليمن قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008، وكذلك وجود فروق جوهرية في تلك المؤشرات بين البنوك الإسلامية والتقليدية خلال فترة الأزمة، بما يعكس تباين أثر الأزمة تبعاً لاختلاف نماذج العمل المصرفي.

فيما يتعلق بمؤشرات الربحية، أظهرت البنوك اليمنية الإسلامية والتقليدية، انخفاضاً واضحاً في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقد كانت البنوك الإسلامية الأكثر انخفاضاً، وهذا يتفق مع دراسة (Bourkhis and Nabi 2011,10) التي ترى أن البنوك الإسلامية أصبحت أقل ربحية عقب الأزمة مع انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي بشكل كافٍ. كما قد يعزى ذلك لما لزيادة السيولة من تأثير سلبي على الربحية (Almanaseer 2014)، كما يمكن إرجاع انخفاض صافي أرباح البنوك الإسلامية لعوامل متعددة أهمها: (برهوم ومصباح 2013، 408)

- انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة.

- انخفاض حجم الخدمات البنكية، وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات والاعتمادات.

- اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، وقد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول البنوك الإسلامية انخفضت بنسبة (16%) .

وفيما يتعلق بمؤشرات السيولة، فقد أظهرت النتائج تراجعاً واضحاً في مؤشرات السيولة خلال الأزمة المالية العالمية 2008، ولكن كانت البنوك الإسلامية أكثر مرونة في مواجهة الأزمة المالية من خلال إدارة السيولة، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (Matarneh and Manaseer 2014)، ويؤكد ذلك (Tabash and Dhankar 2014, 387-386) بأن البنوك الإسلامية أقل عرضة لمخاطر السيولة، حيث تحتفظ بأصول أكثر سيولة، والتي تعني أنها على استعداد لمواجهة أي عمليات سحب مفاجئة، غير أن الحالة اليمنية لا تتفق مع ما ذهبوا إليه من أنه لا يوجد تباين في نسب السيولة قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، كما لا تتفق نتائجنا مع ما ذهب إليه (Sbeiti and Alqatan 2021) بأن البنوك الإسلامية تعد أضعف من البنوك التقليدية في إدارة السيولة. ويرجع (فرحان 2010، 22) تكديس السيولة لدى بعض البنوك الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها:

- انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة.

- انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة.

- تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات.  
- انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر والإفلاس.  
وفيما يتعلق بمؤشرات الملاءة المالية، أظهرت مؤشرات الملاءة المالية تحسناً ملحوظاً خلال الأزمة المالية عن فترة ما قبل الأزمة المالية، حيث توجد فروق جوهرية وفقاً للفترة الزمنية قبل وأثناء الأزمة المالية، وكذلك وفقاً لنوعية البنك أثناء الأزمة المالية ولصالح البنوك التقليدية، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (Matarneh and Manaseer 2014)، حيث يرى أن كفاية رأس المال لا تشير إلى قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية، وعلى عكس ما ذهب إليه (Tabash and Dhankar 2014, 387-386) من أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية مرتفعة ومستقرة ولها القدرة على استيعاب الصدمات المالية، ولاحظ أيضاً عدم وجود فروق جوهرية في تلك النسبة قبل وأثناء وبعد الأزمات المالية، مما يعني أن القطاع المصرفي الإسلامي يحقق أداءً جيداً خلال الأزمة المالية، بفضل مبادئه المتميزة وتمويله المدعوم بالأصول.

## النتائج والتوصيات

### النتائج:

سعت الدراسة إلى مقارنة مؤشرات الأداء المالي قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008م، وذلك على عينة مكونة من أربعة بنوك يمنية بنكين إسلاميين، وبنكين تقليديين، استعمل فيها المنهج الوصفي، والتحليل القياسي لاختبار الفروق قبل وأثناء الأزمة ومن ثم بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية خلال الأزمة المالية، وقد خلصنا إلى النتائج الآتية:

- أظهرت النتائج تطابق مخرجات التحليل الوصفي، والتحليل القياسي بالشكل الذي يؤكد موثوقية تلك المخرجات، كما أظهرت الاختبارات المعلمية (T-test)، والاختبارات غير المعلمية باستعمال اختبار Wilcoxon واختبار مان-وتني (Mann-Whitney U)، تطابق في المخرجات بما يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها.

- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء المتمثلة في الربحية (فيما عدى مؤشر نصيب السهم من الأرباح EPS)، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات الملاءة المالية في البنوك اليمنية (الإسلامية، التقليدية) قبل الأزمة المالية وبعدها.

- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء بين البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية المختارة أثناء الأزمة المالية العالمية، فيما عدى مؤشر نصيب السهم من الأرباح EPS والذي يظهر تقارباً في

أداء هذا المؤشر بين نوعي البنوك.

- تميل البنوك التقليدية إلى أن تكون أقوى مالياً، وأكثر مقاومة للأزمة من البنوك الإسلامية.
- أثبتت النتائج تأثير البنوك اليمينية سلباً بالأزمة المالية العالمية وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات الربحية، وقد كانت البنوك الإسلامية الأكثر تأثراً، ومع ذلك لا يمكن اعتباره فشلاً للتجربة المصرفية الإسلامية، ويمس بجوهرها، فقد يرجع ذلك إلى ضعف البيئة المؤسسية، حداثة التجربة، محدودية الأدوات وضعف تبني وممارسة الهندسة المالية الإسلامية.

### التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- بالنسبة للبنوك الإسلامية باعتبارها المتأثر الأكبر من الأزمة المالية، وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات الربحية، فإنه يمكنها إعادة هيكلة محفظة التمويل، بما يسهم في استقرار الربحية، وخاصة أوقات الأزمات، وذلك عن طريق الموازنة بين صيغ العائد الثابت كالمرابحة والإجارة، وصيغ العائد القائم على تقاسم الأرباح كالمضاربة، والمشاركة. كما ينبغي لها ضغط المصرفيات أثناء الأزمات، وكذلك الاهتمام بإدارة المخاطر التي من شأنها أن تؤدي إلى تقليص المخصصات التي ثبت أنها من العوامل الضاغطة على الأرباح في أوقات الأزمات.
- وبالنسبة للبنوك اليمينية عموماً يمكنها تنويع مصادر الدخل غير المعتمدة على التمويل كالتوسع في العمولات، والخدمات المصرفية، والأنشطة الاستثمارية الأخرى، التي تكون داعمة للأرباح، وخاصة أثناء الأزمات، كما ينبغي لها تحسين توظيف الأصول في شكل أصول منتجة، وتقليل السيولة المفرطة، بالإضافة إلى عمل احتياطي معادلة الأرباح، من وقت الرخاء إلى أوقات الأزمات المالية.
- وبالنسبة للسلطات الرسمية والرقابية، ينبغي لها العمل على توفير الأدوات المالية للبنوك وخصوصاً تلك التي تتناسب مع البنوك الإسلامية من أجل دعم ربحيتها، كما ينبغي لها تقليل الضغط على ربحية البنوك أثناء الأزمات من خلال تخفيض الضرائب عليها.
- نقترح إجراء دراسات موسعة تضم عينة أكبر من البنوك اليمينية، بالإضافة إلى إجراء دراسات مستقبلية توضح العوامل التي تفسر التأثير الكبير للبنوك اليمينية خلال الأزمة المالية العالمية 2008 وخاصة البنوك الإسلامية.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- برهوم، هاجر ومصباح، عماد: (2013)، "البنوك الإسلامية: فرصة ناجحة لأزمة الائتمان العالمية"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والإدارة، 2(1)، 395-420.
- الساعة 1:30  
<https://doi.org/10.34874/IMIST.PRSM/doreg-v2i1.15369> تاريخ التصفح 15 يناير 2026
- الجمل، شعيب حافظ 2019، "دور الربا في أحداث الأزمات المالية" مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني - السنة الحادية والستون - يوليو، ج 3.
- حافظ، زياد: (2012)، "الأزمة المالية العالمية"، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية (أوراق عربية، 30، شؤون اقتصادية (8)، بيروت.
- الزبيدي، آمنة صبري كريم: (2016)، "تقييم كفاءة أداء البنوك الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية مقارنة مع البنوك الإسلامية الإماراتية والأردنية للفترة (2005-2014)"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء.
- سخري، كمال: (2013)، "دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي العثمانية"، رسالة ماستر في النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر.
- شراف، عقون وقرمية، دوفي: (2018)، "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الإسلامية - دراسة عينة من البنوك"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 3، العدد 1-1:27.
- الصيرفي، محمد: (2007)، "إدارة البنوك"، ط 1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر.
- عبد القادر، السيد (2010)، "الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير"، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن.
- العيفة، عبد الحق: (2021)، "البنوك الإسلامية المعاصرة"، ط 1، البدر الساطع للطباعة والنشر.
- فرحان، حسن ثابت: (2010)، "أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء البنوك الإسلامية والتنمية"، مؤتمر البنوك الإسلامية اليمنية: الواقع وتحديات المستقبل، نادي رجال الأعمال اليمنيين. للفترة 20-21 مارس اليمن.
- القريشي، مدحت كاظم وعبد الكريم، ميسون عبد الغني: (2012)، "البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية السنة العاشرة، ع 32.
- المكاوي، محمد محمود: (2015)، "النظام الرأسمالي والأزمات الاقتصادية العالمية"، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة.

- الهاشمي، محمد الطاهر: (2010)، "البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية الأساس الفكري، والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية على البنوك العاملة بمملكة البحرين"، ط 1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ليبيا.  
- الوادي، محمود وسمحان، حسين وسمحان، سهيل: (2010)، "النقود والبنوك"، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- AL- Bazai, Hammed s. (1999). "The Role of Money in Saudi Arabia, j. kau: Econ. & Adm.VOL.13.No. 1, pp37.
- Al- Qadi, Naim Salamah: (2012), "The Impact of Global Financial Crises on Islamic Banks", International Journal of Financial Economics and Econometrics 4(2):17.
- Almanaseer, Mousa: (2014), "The Impact of the Financial Crisis on the Islamic Banks Profitability - Evidence from GCC", International Journal of Financial Research, Vol. 5, No. 3; 176-187.
- Beck, Thorsten, Asli. Demirguc-Kunt and Ouarda. Merrouche, (2013), "Islamic Vs. conventional banking: business model, efficiency and stability", Journal of banking and finance, Vol.37. 433-447
- Bourkhis, Khawla and Nabi, Mahmoud Sami: (2011), "Have Islamic banks been more resistant than conventional banks to the 2007-2008 financial crisis?", The Economic Research Forum (ERF), Working Paper 616.
- Brunnermeier, Markus K. and Schnabel, Isabel: (2014), "Bubbles and Central Banks: Historical Perspectives", MPI Bonn, and CEPR 25 May.
- From the Tulip Bubble to Wall Street: A History of the Major Financial Crises That Shook the World, 2025. "Argaam," May 11. <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1810768> تاريخ الوصول 2025-10-17
- Grassa, Rihab & Sarea, Adel El-Halaby, Sherif and Damak, Anissa Naouar: (2022), "Between tow crises: Do Islamic banks suffer", Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, Vol. 8, No.2, pp. 251 - 274.
- Hasan, M. M., & Dridi, J. (2010), "The effects of the global crisis on Islamic and conventional banks: A comparative study", IMF Working Paper No. 10/201, 1-46.
- Hussien, M.E., Alam, M.M., Murad, M.W. & Wahid, A.N.M. (2019). "The Performance of Islamic Banks during the 2008 Global Financial Crisis: Evidence from the Gulf Cooperation Council Countries", Journal of Islamic Accounting and Business Research, 10(3), 407-420.
- Jaffar, M., & Manarvi, I. (2011), "Performance comparison of Islamic and conventional banks in Pakistan" Global Journal of Management and Business Research, 11(1), 1-7.

- 
- Kamarudin, F., Nordin, B. A. A., Muhammad, J., & Hamid, M. A. A. (2014). "Cost, revenue and profit efficiency of Islamic and conventional banking sector: Empirical evidence from Gulf cooperative council countries", *Global Business Review*, 15(1), 1-24.
  - Matarneh, Bashar and Manaseer, Mosa: (2014), "The Impact of Financial Crisis in Islamic Banks in Kingdom of Bahrain in 2007-2011", *International Research Journal of Finance and Economics*, Issue 122 May: 34-39.
  - Mirjalili, Seyed Hossein, (2016) "The resilience of Islamic banks and conventional banks in the global financial crisis", *Conference Paper First Conference of Islamic Finance*, 27th of December 2015, Alzahra University, Iranian Association of Islamic Finance, Teheran.
  - Salina, H. Kassim, M and Abd. Majid, Shabri (2010), "Impact of financial shocks on Islamic banks, Malaysian evidence during 1997 and 2007 financial crises " *International Journal of Islamic and Middle eastern Finance and Management*, Vol. 3 Iss 4 pp. 291 – 305.
  - Sbeiti, Wafaa and Alqatan, Ahmad "Islamic Banking Performance Versus Conventional Banking", *Review of Economics and Finance*, 2021, Vol. 19, No. 1. 312-325.
  - Siraj, K. K., & Pillai, P. S. (2012). "Comparative study on performance of Islamic banks and conventional banks in GCC region", *Journal of Applied Finance and Banking*, 2(3), 123-161.
  - Sobaihi, Nawal: (2024), "Global Financial Crisis: Causes and Implications", *Management and Entrepreneurship*, Vol. 04, No.01, June, p.46 – 58.
  - Tabash, Mosab and Dhankar, Raj: (2014), "The Impact of Global Financial Crisis on the Stability of Islamic Banks: An Empirical Evidence", *Published by American Research Institute for Policy Development, Journal of Islamic Banking and Finance*, Vol. 2, No.1: 367-388.
  - Wu, Ruofei: (2024), "Causes and Effects of the Global Financial Crisis -A Comparative Analysis of Previous Financial Crises", *Published by Warwick Evans Publishing. Social Science, education and Humanities Research*, Volume 13.
  - Zehri, Chokri, Abdelbaki, Asma and Bouabdellah, Najla: (2012), "Effects of the current financial crisis on Islamic banks compared to conventional banks", *Banks and Bank Systems*, Volume 7, Issue 1,83-93.